كيف يُمكن للعملات المستقرة والابتكارات المالية الأخرى أن تُعيد تشكيل الاقتصاد العالمي [1]

Gita Bhatt

Head of Policy Communications and Editor-In-Chief of Finance & Development magazine

قبل ثلاث سنوات، خصصت مجلة "التمويل والتنمية" عدداً كاملاً لتوقع "الثورة النقدية" التي تقودها الابتكارات في مجال التمويل، مثل الأصول المشفرة. وتشهد هذه الثورة الآن تبلوراً واضحًا.

يتناول هذا العدد من مجلة "التمويل والتنمية" الآفاق الجديدة للتمويل، حيث تُعيد التكنولوجيا والبيانات والقيم المجتمعية المتغيرة تشكيل كيفية نقل الأفراد والمؤسسات للأموال وتداول الأصول المالية، ومن يُوفر السيولة، وأين تلوح مخاطر جديدة. نجمع أكاديميين وصانعي سياسات لتقييم هذا المشهد المُعقد والمشحون سياسيًا، والذي يُثير الحماس والقلق على حد سواء.

تُعدّ العملات المستقرة إحدى هذه الآفاق، وهي شكل من أشكال الأصول الرقمية المدعومة بالعملات أو السندات الحكومية. وقد استقطبت شركات العملات المستقرة ملايين المستخدمين حول العالم، وتجُري معاملات عبر الحدود على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع بتكلفة منخفضة للغاية. وقد تُعزز التشريعات الجديدة في الولايات المتحدة ودول أخرى نموها بشكل أكبر. أصبحت العملات المستقرة المرتبطة بالدولار شريان حياة ماليًا للأفراد في بعض الاقتصادات ذات التضخم المرتفع. تُقيّم هيلين ري، الأستاذة في كلية لندن للأعمال، الآثار الاقتصادية الكلية والجيوسياسية لانتشار استخدام العملات المستقرة المقومة بالدولار الأمريكي حول العالم. من الجوانب الإيجابية: مدفوعات أسرع وأرخص عبر الحدود. من الجوانب السلبية: خطر الدولرة (حيث يُستخدم الدولار بالتوازي مع العملة المحلية)، وتدفقات رأس المال وتقلب أسعار الصرف، واحتمال إضعاف النظام المصرفي، وغسل الأموال، وغيرها من الجرائم المالية. وفي حين

[1] مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ٤-٩-٢٠٢٥، رابط.

يصعب التنبؤ بكيفية تأثير استخدام هذه التكنولوجيا، إلا أنها "من المرجح أن تُشكل مخاطر كبيرة على الاستقرار المالي"، كما كتبت.

يُحدد ياو زينج من كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا أحد مصادر الخطر المحتملة: "لقد تغير المشهد المالي العالمي، ومع ذلك، لا تزال القواعد دون تغيير إلى حد كبير". ويضع العملات المستقرة في سياق التغيرات الأوسع في الأسواق المالية. على سبيل المثال، تُوفر المؤسسات غير المصرفية الخاضعة لرقابة أقل سيولة أكبر. ويعتمد المُقرضون بشكل متزايد على الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتسريع الموافقات على القروض، وتقليل متطلبات الضمانات، والوصول إلى المقترضين الذين غالبًا ما تتجاهلهم البنوك التقليدية. ويكتب قائلاً: "قد تعمل العملات المستقرة بشكل جيد في الأوقات الجيدة، لكنها قد تتعثر تحت الضغط".

العملات المستقرة ليست سوى جانب واحد من الثورة. فالقطاعان العام والخاص على حد سواء يقودان الابتكار. وقد استجابت بعض الحكومات والبنوك المركزية لمبادرات الدفع الخاصة من خلال رعاية أنظمة تستجيب لطلب المستهلكين على مدفوعات سريعة وفعالة. ويدرس باحثو صندوق النقد الدولي حالة واجهة المدفوعات الموحدة في الهند، التي تربط مئات البنوك والمنصات والتطبيقات وتجري أكثر من ١٩ مليار معاملة شهريًا.

في الوقت نفسه، يتعين على البنوك المركزية والجهات الرقابية مواجهة الابتكارات الثورية. فالوافدون الجدد مثل شركات التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا الكبرى، والمنتجات الجديدة مثل العملات المشفرة والعملات المستقرة، تُشكل تحديًا للمؤسسات المالية القائمة. يستكشف إيناكي ألداسورو، وجون فروست، وفاتسالا شريتي، من بنك التسويات الدولية، كيف يمكن أن تتطور المنافسة بين الوافدين الجدد والحاليين. ويخلصون إلى أن السياسات العامة التطلعية يجب أن تصاحب الابتكار الجذري لتحقيق أكبر قدر من الإنجازات.

يُعد منع الجريمة مجالاً آخر يتعين على السلطات العامة توخي الحذر فيه. كان المجرمون، للأسف، من أوائل من تبنوا العملات المشفرة، ويجب على جميع أنظمة الدفع الموازنة بين الخصوصية والسرعة وضرورة وقف التهرب الضريبي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. يطرح داريل دافي من جامعة ستانفورد وزملاؤه نهجًا عمليًا للسبق.

يجب أن نتحلى بعقلية منفتحة تجاه العملات المستقرة والابتكار المالي. من الواضح أن هناك مجالاً واسعًا للتحسين في أنظمة الدفع والأسواق المالية بشكل عام. ويطالب المستخدمون بذلك. يكمن السر في موازنة المخاطر والفوائد من خلال لوائح تنظيمية واضحة تحمي المستهلكين والمستثمرين وتحد من التداعيات غير المباشرة. من يدري ما هي الإمكانيات الجديدة التي ستفتحها هذه الابتكارات على طول الطريق؟